

ساترفيلد في بيروت الأسبوع المقبل حاملًا أجوبة إسرائيلية



الموفد الأميركي السفير ديفيد ساترفيلد (أب)

بيروت، خليل فليحان

طلبت السفارة الأميركية مواعيد للموفد الأميركي السفير ديفيد ساترفيلد الذي يصل إلى بيروت يوم الثلاثاء المقبل بهدف إبلاغ المسؤولين اللبنانيين بالأجوبة الإسرائيلية رداً على موقف لبنان من عدد من المعطيات المتصلة بما سيرطحه في حال بدأت المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين خلال يوليو (تموز) المقبل والرامية إلى ترسيم الحدود البحرية والبرية وفقاً لألية التفاوض التي كان اقتريها رئيس الجمهورية ميشال عون بالاتفاق مع الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري.

وذكر أحد الموكبين لسير الاتصالات لـ «الشرق الأوسط» أن الأجوبة المتوقعة هي على ما أثاره الجانب اللبناني من بنود قبل نقل ساترفيلد الأسئلة إلى تل أبيب، وفي حال القبول بها يجب توقيع مذكرة بين الجانبين يؤمنها ساترفيلد الذي يلعب دور «المسهّل».

وتابع بأن المطلوب من إسرائيل أجوبة حول «بناء الخط الأبيض المائي» الذي طالب به الرئيس بري المهتم جداً بهذا الملف، إضافة إلى إزالة التعديبات والقرصنة الإسرائيلية لثروة لبنان البحرية ورفع التهديدات من على علامات الحدود البرية.

وأن يكون الوفد الإسرائيليفاوض عسكرياً وليس دبلوماسياً مع خبراء تقنيين متخصصين بقانون البحار وبالترسيم البحري، وتدوين كل ما يتفق عليه، مع تثبيت ما كان قد تم الاتفاق عليه عبر ساترفيلد من مفاوضات تشمل الترسيم البحري والبري، وعقد المفاوضات في مقر الأمم المتحدة وعدم تقييد المفاوضات غير المباشرة زمنياً، أي عدم القبول باقتراح إسرائيل أن تحدد المدة بسنة أشهر.

وقال المصدر إن تأخر الأجوبة الإسرائيلية مرتبط ربما بإسقاط إيران الطائرة الأميركية والتصعيد الذي أحدثته، ودعا إلى التريث لمعرفة حقيقة ما سينتقله ساترفيلد، إما لتحديد ساعة الصفر لانطلاق المفاوضات أو مزيد من الماطلة الإسرائيلية.

الطبقة السياسية مبنية على عدد من الملاحظات المرتبطة بشكل أساسي بإجراءات الموازنة التي تعتبرها غير كافية»، ويضيف عجاقة لـ «الشرق الأوسط»، أن «غياب النمو الاقتصادي جعل (موديز) تتحدث عن احتمال إعادة جدولة الدين العام، وهو ما يؤكد أنه لن يحصل بتطمينات حاكم مصرف لبنان».

واستقبل رئيس الحكومة سعد الحريري يوم أمس، نائب رئيس «مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» فريد بلحاج، الذي قال بعد اللقاء، إن «لبنان يسير في طريق سليمة بالنسبة إلى الإصلاحات على مستوى الموازنة والكهرباء».

وأضاف: «بشكل عام، انطباعتنا إيجابية ومتفائلون. لكن في الوقت نفسه نتأؤلنا حذر بسبب الوضع الاقتصادي في المنطقة وهو وضع دقيق، وعلينا أن نكون على مستوى المسؤولية». كما التقى الحريري وفداً من صندوق النقد الدولي أطلعته على آخر تطورات الوضع الاقتصادي ووضع الموازنة في مجلس النواب.

وأكد «الأهمية أن يسرع لبنان في عملية البدء بتفتيح مشاريع (سيدر) والإنفاق الاستثماري الذي من شأنه أن يحفز النمو وخلق فرص العمل».

مسؤولون لبنانيون ينتقدون تقارير وكالات التصنيف

«البنك الدولي» يتحدث عن «تأؤل حذر»



الرئيس سعد الحريري مجتمعاً أمس مع مسؤولين في البنك الدولي (دالتي ونهرا)

لـ «التيار الوطني الحر» الدكتور شربل فراحني، على أن مضامين التقارير الصادرة عن وكالات التصنيف دقيقة، ويعتبر عجاقة أنها «تعكس الواقع وإن كان لها بُعد سياسي باعتبارها توجه رسالة».

ونحن بحاجة لإصلاحات ونأمل أن تكون الموازنة باباً باتجاه هذه الإصلاحات».

ويتفق الخبير الاقتصادي والاستراتيجي البروفيسور جاسم عجاقة، كما المستشار الاقتصادي

وقال بطيش في حديث تلفزيوني: «الوكالة تحلل ولكن نحن نعمل باتجاه تفادي ما تحدثت عنه نحن بوضع اقتصادي صعب ولكن هذا لا يعني أننا متجهون نحو الإفلاس، فليبنان لديه قدرات مادية كبيرة،

إلى وقائع حقيقية». من جهته، أكد وزير الاقتصاد منصور بطيش، أن لدى لبنان القدرة على تسديد ديونه، معتبراً أن «التعابير التي استخدمتها (موديز) ليست بمكانها ومبالغ فيها».

«المعارضة العونية» تتهم «التيار الحر» بالتآمر على حقوق العسكريين

بيروت، يوسف دياب

التي تتهم «التيار الحر» بتجاهل مطالب قدامى العسكريين، وقال: «عندما كنا في الحكومة العسكرية (بين عامي 1988 و1990) التي كانت مؤلفة من 3 وزراء (العماد عون واللواء عصام أبو جمرا واللواء ادغار معلوف)، تسلّم كل واحد منّا 6 وزارات، وللمفارقة أن جميع الوزارات التي كانت في عهدة عون انقسمت، بدءاً من رئاسة الحكومة إلى وزارات الدفاع والداخلية والمال والإعلام، والآن، وبعد 3 عقود، نجد أن الرجل عاد إلى الوراء». وأكد أبو جمرا أن جبران باسيل «لا يمثل الحالة العونية الحقيقية لأنه أتى إلى رئاسة التيار بالتعيين، وخلافاً لنظام الحزب، وجاء بالتزوير والضغط المباشر».

حساب الشعب اللبناني». واعتبر في تصريح لـ «الشرق الأوسط» أن باسيل «جمع ثروته من أموال الشعب اللبناني»، وسأل: «من أين أتى باسيل بثروته الطائلة والمليارات التي يملكها؟ هل من راتبه الشهري أم من الصفقات؟ لو أعاد باسيل ويأقي المواطنين ربع ثروتهم التي جمعوها من خزينة الدولة لأصبح لبنان بخير». وسخر أبو جمرا من مقولة إن باسيل لديه شريحة هندسة تدبر مشاريع كبرى، وذكر بأنه «تسلّم مشروعاً واحداً في الضاحية الجنوبية بعد حرب يوليو (تموز) 2006، لكن لم يربح لأن (حزب الله) طرده من الضاحية، والكلمة تعرف ذلك، وأيد أبو جمرا ما جاء في بيان «المعارضة العونية»

أي ضريبة من رواتب العسكريين أو المتقاعدين». ورأى أسود أن «تخفيض العجز يجب أن يبدأ بمكافحة الفساد، ووقف الهدر، وزيادة النمو، وخلق فرص العمل والإنتاج، وإعادة تصويب بوصلة الإنفاق، وليس بفرص الضرائب، أو اقتطاع نسبة من رواتب الموظفين والمتقاعدين». مبدياً أسفه لأن مالية الدولة لا تزال رهن بعض الأحزاب والسياسيين.

ومن جهته، شنّ نائب رئيس الحكومة الأسبق اللواء عصام أبو جمرا، وهو أبرز القياديين المنفيين عن «التيار الوطني الحر»، هجوماً عنيفاً على الرئيس ميشال عون، وصهره وزير الخارجية جبران باسيل، واتهم الأخير بـ «الغش على

المحاولات العونية لإيجاد مصادر تمويل للخزينة المغلقة من جيوب المواطنين ونوي الدخل المحدود والمتقاعدين لن تجدي نفعاً، طالما أن المعينين بتجنيد الوصول إلى مكان الفساد والهدر والسرقة في كثير من مؤسسات الدولة». ورد النائب عن «التيار الوطني الحر»، زياد أسود، على هذه الاتهامات، وسأل عن الهوية الحقيقية لهذه الحركة التي تسمي نفسها «المعارضة العونية»، وقال في تصريح لـ «الشرق الأوسط»: «لا أعرف لماذا يصن البعض على تحميل (التيار الوطني الحر) مسؤولية خفض رواتب المتقاعدين، علماً بأن أكثر من نصف نواب التيار أعلنوا صراحة معارضتهم اقتطاع

وذكرت «المعارضة العونية» في بيان أصدرته أمس، أن «التحركات التي قام بها المتقاعدون، طالما اقتضت بها قيادة التيار في الماضي، في مواجهته حكومات واعتمدت سياسة مغايرة لتوجهات التيار السياسية آنذاك»، ورات أن «الإدارة السياسية المؤتمنة على المؤسسة العسكرية من واجبهها اعتماد الوضوح والشفافية، وإطلاع المعينين بالأمر على حقيقة الأمور، تجنباً لمحاولات التحوير والتسويق المعتمدة هذه الأيام».

واعتبرت المعارضة العونية أن «اعتماد أسلوب الكذب المتواصل وسيجر النواب عند التصويت على بنود الموازنة على تبيان حقيقة موقفهم أمام الرأي العام»، ورات أن

شنت «المعارضة العونية» هجوماً على «التيار الوطني الحر» بسبب ما سمته «تجاهل التيار وقيادته لمطالب قدامى القوى العسكرية»، واتهمته بـ «دققة الوفاء»، وتكرار الجميل، من شكلوا الواجهة الشعبية والحاضنة الأساسية لحالة التيار، وامتداده على مساحة لبنان». واعتبرت أن «صمت قيادة التيار تجاه المطالب الحقّة للعسكريين والمتقاعدين تحوّل إلى ما يشبه التآمر على حقوقهم ومكتسباتهم» في وقت عبّر فيه «التيار الحر» عن أسفه لأن «بعض المتقاعدين يحطّلون التيار مسؤولية تخفيض رواتبهم».

الادعاء العام في قضية اغتيال الحريري يؤكد أن ملف الاتهام «صلب ومتمين»

بروكسل، عبد الله مصطفى

بشكل كامل، حتى يكون هناك توازن، مضيفاً أن أدلة الاتصالات لن تكون حاسمة بمعزل عن غيرها، وأكد أن الادعاء العام لديه ملف صلب ومتمين. وفي إطار رئيسية مكتب الدفاع إلى بيروت، نظم مكتب الدفاع، بدعم من نقابة المحامين في بيروت ونقابة المحامين في طرابلس، مؤتمراً في بيت المحامي ببيروت، إضافة إلى الفلبينية: «إن إدخال الوقود سمح المنتسبين إلى هاتين النقابتين، وغد المؤتمر في 26 يونيو (حزيران) حول موضوع «الأدلة الرقمية وأدلة

وبالتالي يجب أن تقتنع الغرفة بذب كل متهم قبل صدور قرار الإدانة». وأضاف أن العرفية لن تنظر إلى ما جاء في النقاشات، لأن المهمل بالنسبة للمحكمة هو الأدلة. واستعرض القاضي العراقي الذي تسببت في إطالة مدة جلسات المحاكمة وعدد بعض الظروف؛ ومنها كثرة الملفات والأدلة والشهود، خصوصاً أن البعض حاول عرقلة حضورهم ونجح البعض في ذلك، كما أدى طلب الدفاع ببرد المحكمة كل هذه الأمور إلى تأجيل انتهاء الجلسات التي كان

اللبناني الأسبق رفيق الحريري وآخرين في عام 2005. وكان القاضي ديفيد راي رئيس الغرفة الأولى في المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، أعلن في 21 سبتمبر (أيلول) الماضي، انتهاء الجلسات التي خصصت للمرافعات الختامية، وقال إن المداولات ستبدأ بعد أيام من انتهاء الجلسة، للتأكد من أن أدلة الاتهام التي وردت ضد المتهمين لا تقبل أي شك. وقال القاضي إن «المتهم بري» حتى تقتنع المحكمة من دون شك معقول بأنه مذنب،

اختتمت رئيسية مكتب الدفاع في المحكمة الخاصة بلبنان، دورته في 19 فبراير دو إيلين، زيارة رسمية إلى لبنان التقط خلالها عدداً من وزراء الحكومة اللبنانية. وجاء في بيان صدر أمس، عن المحكمة الدولية التي تتخذ من مدينة لاهاي مقراً لها، أن الزيارة اختتمت الخميس، وخلافاً لتحدثت لو فبراير مع محاورها عن دور الدفاع عن المتهمين أمام المحكمة في قضية اغتيال رئيس الوزراء

بروكسل، عبد الله مصطفى

المعارضة تتوقع حرباً أخرى مع قطاع غزة خلال أسبوعين

معارضة واسعة في إسرائيل لشروط التهدئة مع «حماس»

الحقيقية، يجب أن يختفي السواد، وأن يزهر الأمل، طول الوقت عندما وفي الجانب الآخر أيضاً. ولا ينبغي أن نتقبل بعدم إثارت الحقل الأسود أكثر ويجب التسبب بان يكون الأسود أكثر من الجانب الآخر. وينبغي الرد على أي خرق للسيادة بقوة حتى يتحقق الهدوء. وعندما لا يسود الهدوء، في الجانب الآخر لن يكون هدوء أيضاً. وتحت حكومتي، إذا لم يتوقف هذا الأمر، فإنه سيتوقف بالقوة، بأن تستتعل النيران هناك أكثر من هنا. و فقط عندما يسود الهدوء، بالإمكان الانتقال إلى مجالات أخرى».

وقال عضو الكنيست من حزب الجنرالالات رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، غابي أشكنازي، إن «هذه ليست تهدئة»، وخاطب نتنياهو قائلاً: «تتحمل المسؤولية، واذهب إلى غلاف غزة، اذهب إلى السكان وانظر في عيونهم؛ إنهم بانتظار إجابات». كذلك قال رئيس الحكومة الأسبق، إيهود باراك، الذي عاد أول من أمس إلى الخلية السياسية بتأسيس مجموعة حزبية تخوض انتخابات الكنيست المقبلة: «هذا البرلمان الإسرائيلي المقبل: «هذا استسلام آخر من جانب نتنياهو لـ (حماس). وبعد مئات الحرائق، ربما ستصمد بضعة أيام بصعوبة، ويغيب حسم الأهداف والطريق، يتاكل الردع، والحكومة تتحول إلى رهينة بابدي (حماس) التي تريد إشعال المنطقة».

بها، ولا تساوي الورق المكتوبة عليه، ويتم التخلي مرة أخرى عن الجنود والمواطنين، ووضعهم بابدي (حماس). (حماس) تلعب بنتناها، وسخرت وسائل الإعلام الإسرائيلية من الاتفاق، إذ إنه بعد توقيعها بساعات، تواصل إطلاق البالونات الحارقة من قطاع غزة باتجاه جنوب البلاد، واندلاع حرائق جراءها في عشرات المواقع. وقال المحللون في الصحف المركزية الخلات إن هذا الاتفاق صوري، ولن يصمد طويلاً، ويشتر بحرب أتية، قد تشب في الشهور الثلاثة قبيل الانتخابات المقبلة، في 17 سبتمبر (أيلول) المقبل. وقام رئيس حزب الجنرالالات بوجولة تضامن مع سكان البلدات في الجنوب، قال خلالها: «أوجد هنا في بلدات غلاف غزة (البلدات المحيطة بالقطاع)، وبإمكانني أن أرى أن نتناهاو يعجب الهيلوم ببالونات حماس الحارقة، وتصل البالونات كل مرة من جديد وتشعل الحرائق؛ لقد فقدنا الردع. وينبغي صنع ردع بواسطة هجمات شديدة، ويجب أن يكون هناك رد فعل شديد. وعندما لا يكون هناك رد فعل شديد، لا يكون ردع، ولذلك فإنه لا توجد تهدئة حقيقية».

وأضاف غانتس الذي شارك في قيادة عدة حروب ضد غزة في الماضي: «سكان غلاف غزة لا يهيمون نتناهاو بشيء، إنه يتفرج عليهم وهم يعانون من احتراق حقولهم، ويرون النار تقترب من بيوتهم. من أجل إعادة الهدوء

لطلب أممي وصري بتوسيع منطقة الصيد قبالة شواطئ القطاع إلى 15 ميلاً بحرياً، وكذلك إعادة نقل المحروقات لمولدات التيار الكهربائي، وإعادة فتح معبر كرم أبو سالم، جنوب شرقي القطاع، استثنائياً، لإدخال الوقود لحطة كهرباء غزة. وقال محمد ثابت، مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة الكهرباء الفلسطينية: «إن إدخال الوقود سمح بتشغيل المولد الثالث في المحطة الذي توقف يوم الثلاثاء الماضي بسبب نقص الوقود».

وأكد مسؤول أممي إسرائيلي أنه تم التوصل إلى اتفاق تهدئة بين إسرائيل وحركة حماس، بعد أن التزمت «حماس» بوقف «العنف ضد إسرائيل»، وهدد بأنه «إذا لم تلنزم (حماس) بالتعهدات، ستستأنف إسرائيل العقوبات». ولكن هذا الاتفاق أثار موجة انتقادات واسعة في إسرائيل. فقال النائب عمير بيرتس، وزير الدفاع السابق الذي يتنافس على رئاسة حزب العمل ويسكن بنفسه في مدينة سدبروت قرب الحدود مع غزة: «أنا أرحب باتفاق تهدئة مع (حماس)، ولكن من دون إعادة الإسرائيلييين المحتجزين لدى (حماس)، يعتبر هذا الاتفاق خطوة فاسدة من ناحية أخلاقية تمس بجيش الدفاع الإسرائيلي»، وأضاف بيرتس: «المطلوب هو حل طويل الأمد، وليس اتفاقات تهدئة مشكوك

في إطار الخارجية البحرين: «ورشة المنامة» ليست خطوة للتطبيع مع إسرائيل

السلام المقترح بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهاجم متظاهرون سفارة البحرين في بغداد، ولكن حكومتي البلدين سعتا لتطويق أزمة كان يمكن أن تلقي بظلالها على علاقات البلدين. وقال وزير خارجية البحرين: «لم نسمع إلى الآن عن أي خطة سياسية للسلام»، موضحاً أن «للسلطة الفلسطينية رأياً نحترمه وهي تحترم موقفنا». وعما يسمى صفقة القرن، أكد أن «الصفقة تكون بين طرفين ولا نعلم أي شيء مما يسمى صفقة القرن»، ولفت إلى أن خطوات

التطبيع تكون برفع علم وفتح الحدود. وأجرى الشيخ خالد بن أحمد إسراييليين شاركوا في ورشة المناصة. وقال وزير الخارجية البحريني «تحدثت لوسائل إعلام إسرائيلية لإيصال موقفنا مباشرة لشعبها»، وعن التوتر الإيراني الأميركي، قال: «نقدر الموقف الأميركي بعدم الانجرار إلى مواجهة عسكرية تسعى إليها إيران»، مشدداً على أن إيران تتحمل مسؤولية أي مواجهة أو تصعيد عسكري في المنطقة.

إضراب في الخارجية الإسرائيلية يهدد بإلغاء زيارة رفلين لكوريا الجنوبية

تأسف، لأنها عملت طيلة 10 سنوات حتى يتمكن رئيس إسرائيل من القيام بزيارة كهذه، ولكن التعامل المهين من الحكومة مع ظروف عملنا وطلباتنا يجعلنا نضرب باللحم الحي والمساس حتى بإنجازاتها». وكان موظفو الخارجية قد بدأوا إجراءات الاحتجاجية قبل عدة شهور احتجاجاً على تقليص ميزانية مصاريف

تل أبيب: «الشرق الأوسط»

في إطار الإضراب عن العمل احتجاجاً على شروط العمل القاسية، هدد موظفو وزارة الخارجية الإسرائيلية بتشويش التحضيرات للزيارة الرسمية التي يزعم الرئيس الإسرائيلي رؤويين رفلين، القيام بها إلى كوريا الجنوبية. وقالت لجنة العمال إنها